

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقلبات سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية: 1990-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)
- عبد الرزاق بن زاوي

من إعداد الطلبة (ة):
- حرزالاوي سمية

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ الدكتور	- جمال خنشور
بسكرة	مشرفا	- أستاذ الدكتور	- عبد الرزاق بن زاوي
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- طيبة طاهري

الموسم الجامعي: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقلبات سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية: 1990-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

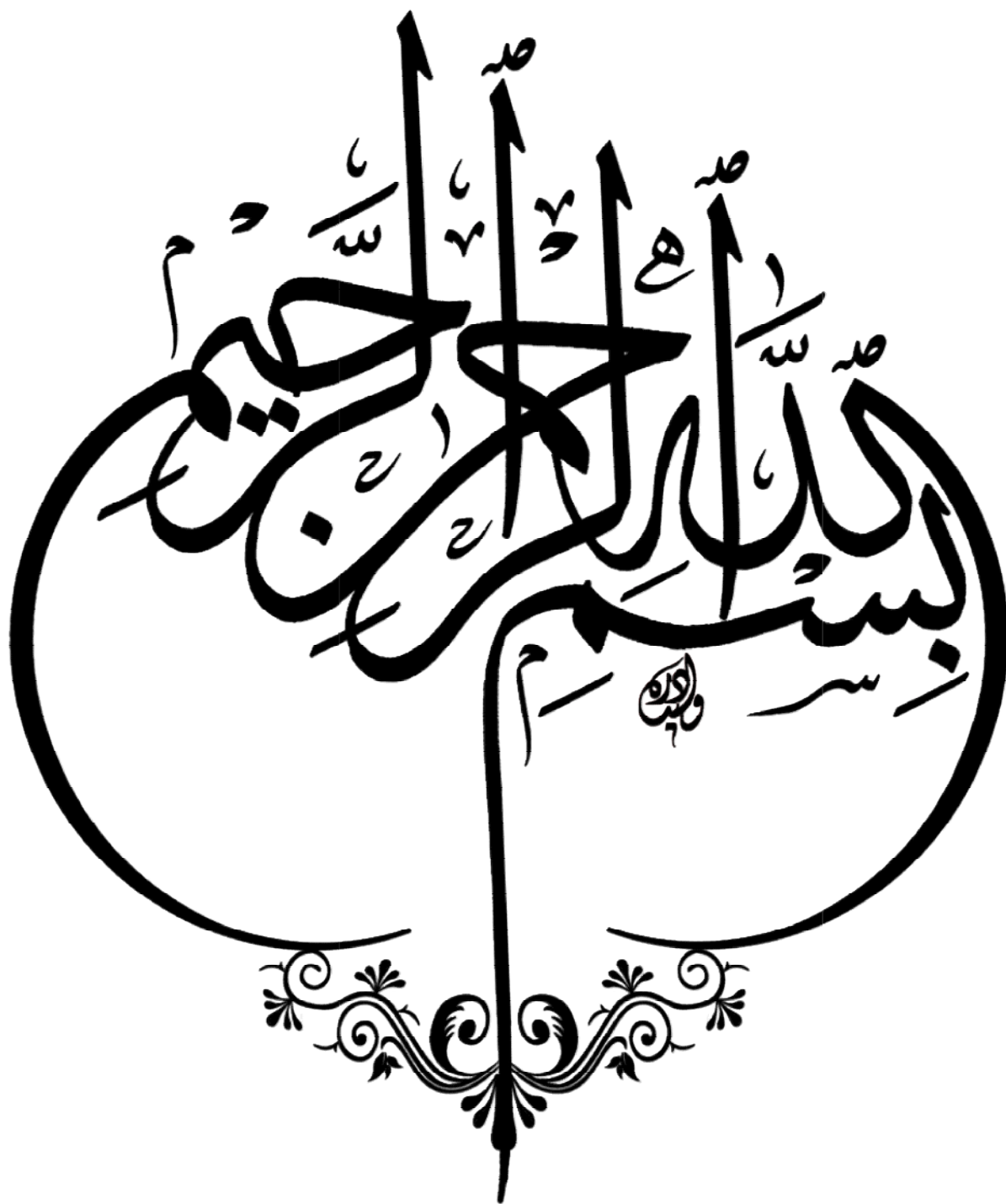
الأستاذ (ة) المشرف(ة)
- عبد الرزاق بن زاوي

من إعداد الطلبة (ة):
- حرزالاوي سميرة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ الدكتور	- جمال خنشور
بسكرة	مشرفا	- أستاذ الدكتور	- عبد الرزاق بن زاوي
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- طيبة طاهري

الموسم الجامعي: 2023-2024



إهداء

أهدي هذا البحث إلى من قال الحق تعالى فيهما:

" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

ألي روح والدي الطاهرة تغمدهما الله رحمة

وأدخلهم فسيح جناته

إلى أخي سندي في الحياة وظلعي الأيمن

إلى أخواتي الغاليات حفظهم الله ورعاهم

إلى زوجي الغالي العزيز حفظه الله

و أخيرا إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي عملي المتواضع بنية صادقة وخالصة.

كلمة شكر

علما يقول رسول الله عليه صلاة وسلام

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بجزيل الشكري وامتناني لأستاذي المشرف بن الآوي عبد الرزاق

على إشرافه على هذه المذكرة

وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان

لأعضاء اللجنة المناقشة الموقرة

على قبولها لمناقشة موضوع المذكرة

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من أعانني في أنجاز البحث من قريب وبعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2020 ، مع إظهار مختلف المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ، وتم قياس أثر التقلبات باستخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى (OLS) . وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف ، الميزان التجاري، الدينار الجزائري، الصادرات، الواردات، الاقتصاد الجزائري.

This study aims to measure the impact of exchange rate fluctuation of the Algerian dinar against the US dollar on the trade balance during the period from 1990 to 2020 .and whit the

different stages of exchange rate in Algeria,The impact of fluctuation was measured by using a micro boxes method.

The study concluded that there was an inverse relationship between the exchange rate and the short and long term.

Keyword: Exchange Rate, trade balance, Algerian dinar, les exportation, les importation, Algerian economy.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	ملخص
	فهرس الموضوعات
	فهرس الجداول
	فهرس الإشكال
أ- ج	مقدمة
29-01	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
03	المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف، أنواعه ووظائفه
03	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
03	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف
04	الفرع الثالث: مفهوم سوق الصرف
05	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات
06	الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف
08	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
10	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره
10	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
12	الفرع ثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
13	الفرع الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
15	المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري
15	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري
15	الفرع الأول: مفهوم الصادرات والواردات
16	الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري
16	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
17	المطلب الثالث: أسباب الاختلال والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري
21	المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.
21	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
24	المطلب الثاني: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

27	المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية للعملة الوطنية وشروط نجاحها
29	خلاصة الفصل
50-30	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
31	تمهيد
32	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور سياسة الصرف في الجزائر
32	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2020)
34	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر.
37	المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
39	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري
39	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2020)
41	المطلب الثاني: تطور كل من الصادرات والواردات ورسيد الميزان التجاري
46	المطلب الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
46	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
47	الفرع الثاني: تقدير نموذج طريقة المربعات الصغرى
48	الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM
50	خلاصة الفصل
53-51	خاتمة
57-55	قائمة المراجع

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم الشكل
11	يوضح آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	الشكل رقم 01_01
12	يوضح آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	الشكل رقم 02_01
19	يوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	الشكل رقم 03_01
21	يوضح معدل سعر الفائدة والعرض والطلب على الواردات	الشكل رقم 04_01
23	يوضح معدل سعر الصرف والعرض والطلب على الصادرات	الشكل رقم 05_01
32	يوضح مراحل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2020)	الشكل رقم 06_02
39	يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2020)	الشكل رقم 07_02
43	يوضح تطورات الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري	الشكل رقم 08_02
45	يوضح الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات للفترة (2000-2020)	الشكل رقم 09_02
45	يوضح سعر البترول (دولار أمريكي) وتطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2020)	الشكل رقم 10_02

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم الجدول
34	يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (1990-2020)	01
42	يوضح الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (1990-2020)	02
44	يوضح الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)	03
46	اختبار " Unit Root test لسلسلة سعر الصرف	04
48	نتائج تقدير النموذج	05

مقدمة

تمهيد:

تسعى معظم الدول في وقتنا الحالي، إلى تنمية المبادلات التجارية بشتى الطرق والوسائل، على أساس كثرة التجارة الخارجية، إذ يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الخاصية للمؤشرات الداخلية والخارجية، لاسيما اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتطور أسواق المال الدولية. ويرتبط أيضاً سعر الصرف بشكل وثيق بالسياسات النقدية والمالية التي تتبناها الحكومة، وبالتالي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، مثل التضخم والنمو الاقتصادي والاستثمارات. وقد شهدت الجزائر منذ استقلالها، تغيرات متعددة في سعر صرف عملتها، الدينار الجزائري، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. تلك التغيرات لها تأثيرات متباينة على الميزان التجاري، وهو ما يستحق دراسة دقيقة وتحليل شامل.

سعر الصرف يعتبر عنصراً أساسياً في الاقتصاد الجزائري، حيث يؤثر على تكلفة السلع المستوردة والمصدرة، وبالتالي يؤثر على قوة تنافسية البلاد في الأسواق العالمية. كما يتأثر التوازن التجاري للبلاد بتغيرات في قيمة العملة، مما يجعل فهم هذا التفاعل ضرورياً لتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل فعال.

وتعتبر الجزائر محط أنظار العديد من المتابعين الدوليين والمستثمرين، وبالتالي يأخذ تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في البلاد أهمية استراتيجية للجهات المعنية. من خلال هذا البحث، سنسعى لفهم هذا التأثير بشكل أعمق وتحليلي، مع التركيز على العوامل الرئيسية التي تحدد هذه الديناميات وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط على أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بشكل خاص ومع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر لنخرج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تقيد في تحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري.

الإشكالية:

بناء على ما سبق سنحاول طرح الإشكالية حول موضوعنا هذا وهي كالتالي: ما مدى أثر سعر الصرف على الميزان

التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2020) ؟

أسئلة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري ؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الدينار الجزائري والميزان التجاري؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الدينار الجزائري والميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة:

نلخصها في النقاط التالية:

- * تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري.
- * هناك علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والميزان التجاري الجزائري.

* توجد علاقة توازنية قصيرة الاجل وطويلة الاجلين سعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2020).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة سعر الصرف الدينار مقابل الدولار بتطور رصيد الميزان التجاري انطلاقا من فكرة شاملة مفادها أن لسعر الصرف دور قوي في التأثير على الميزان التجاري، في ظل مقومات ومميزات الاقتصاد المحلي، ومخرجات سياسة سعر الصرف وإجراءات السياسة التجارية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية

- التطرق للإطار النظري الذي يربط سعر الصرف بالميزان التجاري.
- إظهار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.
- قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2020).

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية تتمثل في الفترة (1990-2020) والحدود المكانية تتمثل في الدولة الجزائرية كونها محل الدراسة.

منهجية الدراسة: أعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملامته لطبيعة الموضوع، من خلال وصف وتحليل آثار المتغير التابع من تحليل نتائج الدراسة

وإعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الاسلوب القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية، وتحديد علاقة واتجاه تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews09.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري بالوصف والتحليل ومن خلال تطبيق نماذج قياسية مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر مايلي:

1 - دراسة بلقاسم رحالي، 2019، بعنوان: الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر دراسة تحليلية قياسية

(2000-2017)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات سعر الصرف كل من الأورو والدولار مقابل الدينار الجزائري على

الرصيد التجاري الجزائري، إلى جانب توضيح العلاقة بينهما، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 2000-2017. وتم

صياغة نموذج قياسي لقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الرصيد التجاري بتطبيق اختبار التكامل المتامن، وتقدير نموذج شعاع

الانحدار الذاتي VAR وتحليل الصدمات. وتوصلت الدراسة إلى أبرا الدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم

الصادرات، وبالتالي رصيد الميزان التجاري، إضافة إلى عدم وجود علاقة تكامل في المدى الطويلين متغيرات الدراسة، كما أن

حدوث أي صدمة للتغير في سعر الصرف تؤثر مباشرة على التغير في رصيد الميزان التجاري الجزائري.

2 -دراسة أمين تمار(2017-2018): بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري -حالة الجزائر- للفترة(1986-2015)دراسة قياسية، أطروحة دكتوراء الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،جامعة لونيبي علي البلدية 2-الجزائر ،من خلال الدراسة قام الباحث بدمج نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء (Ardl) لتقدير أثر سعر الصرف على الصادرات، وقام الباحث بتقدير أثر الواردات وفق ذريقة أشعة الانحدار الذاتي (Var) لدراسة العلاقة الاجل القصير ،وتوصلت الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات.

مخطط الدراسة:

سنقوم بتقسيم بحثنا إلى فصلين الأول نظري سنتناول فيه:

- المبحث الأول الإطار النظري لسعر الصرف و المبحث الثاني الأسس النظرية للميزان التجاري وكذلك المبحث الثالث الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

اما في الفصل الثاني تطبيقي يتم من خلاله في المبحث الأول دراسة تطور سياسة الصرف في الجزائر والمبحث الثاني تطور الميزان التجاري الجزائري، أما في المبحث الثالث قمنا بقياس اثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري بطريقة المربعات الصغرى.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

والميزان التجاري

تمهيد:

اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة، أمر يساهم بقسط كبير في العملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين المعاملات الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعينة، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي بلد كما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى حجم التجارة، وبالتالي على موقف الميزان التجاري الذي يعبر عن صافي التعامل الخارجي، حيث أن الميزان التجاري هو واحد من مكونات ميزان المدفوعات الذي يعتبر مؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الثاني حول الميزان التجاري.

- المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.
- المبحث الثاني: الأسس النظرية للميزان التجاري
- المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر على المكانة الاقتصادية للدول، ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقانون السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمدة من الأنظمة المتعارف عليها ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا للأنظمة، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تسبب خسائر كبيرة في الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف، أنواعه ووظائفه

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدوليتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف:

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها:

فقد عرف بأنه: سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدار بوحدة من العملة الوطنية (بن الزاوي، د. س. ن صفحة 14).

يعرف سعر الصرف كذلك بأنه: السعر الذي يبيتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى (محمدالعربي، 2006، صفحة 23).

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه: قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من العملة الأجنبية

بناء على التعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي: هو أداة مبادلة وأداة للتسوية بين المبادلات الدولية بغرض اتمام المبادلات التجارية .

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف:

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة لكل منها حلولها وبالتالي استعمالها الخاص. أولاً: سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، يمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي السعر الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (CE) (العباس، 2003 صفحة 04).

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي هو يقيس القدرة على المنافسة وبقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ مختلف القرارات، فارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن الارتفاع في العوائد لم يؤدي في ارتفاع أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم بنسبة عالية (بالرقي ورشدي، 2017 صفحة 156).

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي:

يعطي سعر الصرف الفعلي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ويدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، ومن خلال مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما مقارنة بعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، إن أسعار الصرف الفعالة هي أسعار الصرف الاسمية لأنها لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في معدل التضخم في دولة محل الدراسة أو الدول الأجنبية ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة لتفسير الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها (بالرقي ورشدي، 2017 صفحة 157).

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة، وحتى يصبح هذا دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. نستنتج أن الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر الصرف لبلد معين اتجاه شركائه الخارجيين بقياس فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى تغير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

خامساً: سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروفة من إحدى العملات بغض النظر عن المقاربة وحركة رؤوس الأموال الغير العادية، فسعر الصرف التوازني مثل توازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة، ووجود المنافسة التامة ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات (محمدعربي، 2006، صفحة 52).

بعد ما قدمنا جملة التعاريف المتعلقة سعر الصرف سنتطرق فيمايلي: إلى سوق الصرف الذي تتم فيه المبادلات للعمليات بأسس ونظم خاصة به تختلف عن باقي الأسواق.

الفرع الثالث: مفهوم سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان، ويتم الاتفاق على معلومات وآليات وأنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى (هوشيار، 2006 صفحة 281).

أولاً: مميزات سوق الصرف:

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة، وكلما تطورت شبكات الاتصال الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي.

- يتميز سوق الصرف الأجنبي بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطرة الاستثمار فيه.
ثانيا: أنواع سوق الصرف:

تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد:

● **سوق الصرف الداخلية (الآني) (Market Exchange Spott):** تكون شروط تبادل العملة (الأسعار والكميات) محددة عند توقيع العقد بالنسبة للصفقات التجارية (عمليات شراء وبيع العملة الأجنبية)، ويجب أن يكون تسليمها بعد يومين على الأكثر من تاريخ الإجراء.

● **سوق الصرف الآجلة (Market Exchange Forward):** تكون الشروط الخاصة بشراء وبيع محدد بسعر ثابت في الوقت الذي يتم فيه العقد على أن يتم التسليم والدفع بعد اليوم الثاني على الأقل من إجراء العقد عادة تكون 30 يوم، 60 يوم، 90 يوم، 06 أشهر، سنة هذا السوق يسمح بتسوية المعاملات التجارية (السريتي، 2009 صفحة 249).
أولا: وظائف سوق الصرف:

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها الوظيفة القياسية والوظيفة التطورية والوظيفة التوزيعية.

● **الوظيفة القياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية، باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع، يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.

● **الوظيفة التطورية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

● **الوظيفة التوزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم (بن الزاوي، د. س. ن الصفحات 17-18).

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات

مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تساؤلا بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد ان الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية لمعرفة نظام سعر الصرف السائد في البلد، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه، و سوف نتطرق للأنظمة سعر الصرف والنظريات

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف:

تعد أنظمة أسعار الصرف أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي وهي الأنظمة التي تعتمد على الدولار في تحديدها لمعدلات صرف عملتها؛ إذ يعرف نظام الصرف بأنه: مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف ولسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر منها:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

لقد ساد هذا النظام لفترة طويلة متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل وفي صورة المسكوكات الذهبية وذلك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيامت الحرب العالمية ويعرف في مفهوم الواسع على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (الدولار، اليورو... الخ) إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي جدول دخول وخروج الذهب (محمد العربي، 2006، الصفحات 84-85)، إذ أن قاعدة الذهب الدولية تتوفر على ثلاث شروط أساسية هي (بن عمر، 2010 صفحة 08):

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

- ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب.

- حرية تصدير الذهب واستيراده.

وفيما يخص أشكال التثبيت التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطى التعديل الثاني لقوانين صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف المناسب، مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي (قدي، 2006 الصفحات 115-116):

أ. تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة:

إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالفترة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها التي تملك العملة دون إحداث تغيير؛ إلا أن في بعض الحالات وهو أسلوب اعتمده 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالباً بالدولار الأمريكي، أو إحدى العملات الرئيسية التي يتم من خلالها إرسال القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية.

ب. تثبيت سعر الصرف في سلة العملات:

في العادة يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد، ويتحدد السعر على أساس حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال.

ج. تحديد سعر الصرف الثابت:

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي، ووفقاً لهذا النظام تقوم السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي) من واقع الظروف الاقتصادية التي تواجهها وعلاقتها الاقتصادية مع الخارج؛ بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية، وفي هذه الحالة النظام سعر الصرف الرسمي يكون له سعران للعملة سعر الشراء وسعر البيع، حيث يكون عادة سعر البيع يزيد قليلاً

عن سعر الشراء مقابل النفقات التي يتحملها البنك المركزي، وفي ظل قاعدة الذهب أو الأنظمة النقدية الحالية، عادة يكون سعر الصرف ثابت، بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف لأن أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي.

ثانياً: نظام الصرف العائم (الحر أو المرن):

يقصد به سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض والطلب دون تدخل البنك المركزي، أو هو ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى (محمد العربي، 2006، صفحة 91).

حيث يمكن تصنيف هذا النظام إلى نمطين كما يلي:

- **التعويم المداري:** حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس ميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر:** وفيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى السوق، وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة لأن تكون قيماً وأبرز الأمثلة على ذلك النظام النقدي الأوروبي.

تحديد سعر الصرف وفق نظام الصرف القائم:

وفقاً لهذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مع السماح لها بالتذبذب انخفاضاً أو ارتفاعاً بحدود معينة لا يتجاوز 2.54% في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام من سعر الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين، فهو نظام أسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت، فهو لا يمتاز بالجمود كما هو في نظام أسعار الصرف الثابتة، وأيضاً لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير، مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية (شقيري ومومني، 2008 صفحة 43).

ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تقرها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب وعلى الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تقدمه الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسجيل إجراءات التعامل.

ممقتضى الرقابة على الصرف لكل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها البنك

المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر الصرف المحدد. ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:

- تقييد حرية تصدير واستيراد الصرف الأجنبي.

- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية وإخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة. ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:
 - حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدل من اللجوء إلى تخفيض العملة المحلية.
 - علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه، ومن خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.
 - حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي، والتي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
 - الحصول على موارد مالية ناتجة عن فارق بين السعر المنخفض الذي يشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
- لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات وعراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من الصادرات من أجل تهريب الأموال والحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي للسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية (درحة، 2015 صفحة 19).

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

هناك العديد من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت أن توضح الاختلاف في سعر الصرف بين الدول ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة (شقيري ومومني، 2008 صفحة 98).

تلخص هذه النظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها المطلق في قانون السعر، أما حيثيات نظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها المطلق وهي تعتبر أن سعر الصرف التوازني يتحدد وفقاً للنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام لأسعار في البلد الأجنبي كما يلي:

SO: سعر الصرف التوازني

Pn: المستوى العام للأسعار في البلد المعني (المحلي).

Pe: المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

وفقاً لهذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لا يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآتي وسعر الصرف الآجل في نفس الوقت ما دام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة، هذه الطريقة تعتبر مهمة لأنها تفييد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف (شقيري ومومني، 2008 صفحة 101).

وبناء على معطيات محدودة، إذن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية

للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي:

i : معدل الفائدة المحلي.

i^* : معدل الفائدة السائد في البلد المحلي.

S^a : الفرق المرتقب لسعر الصرف.

S_0 : معدل الصرف العاجل.

S : معدل الصرف الآجل.

ثالثاً: النظرية الكمية:

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع الثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وإلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات ويقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية، وزيادة عرضها وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع (بن عمر، 2010 صفحة 11).

رابعاً: نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات):

تتركز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تحدد على أساس ما يطرأ على الأرصدة بميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة (قدي، 2006 الصفحات 123-124)،

ويلزم للوصول إلى مدة النظرية إلى تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هي:

- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكن وآثار التغيرات الدولية في الناتج والتوظيف في الأجل القصير.

- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة العمليات الجارية المتوازن في حالة الاضطرابات الطارئة.

خامسا: نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم.... الخ؛ وفي السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجدد تأثيرها أسعار الصرف الآنية والآجلة.

- تكاليف المعالجات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا).

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق استمرار المكاسب (بخاري، 2010 صفحة 105).

سادسا: نظرية "ماندلو فلمنغ" في تحديد سعر الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963م بفضل أعمال التي قام بها "ماركوس فلمنغ" 1962م و"روبرت ماندل" 1963م يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم؛ ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا (العقرب، 2006 صفحة 20).

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا وحتى يتحقق التوازن لا بد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقد بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره

باعتباره متغيرا يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات تعمل على تغيير مستوياته، وما بين أهم هذه العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.

أولا: التغير في الميزان التجاري:

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها؛ وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

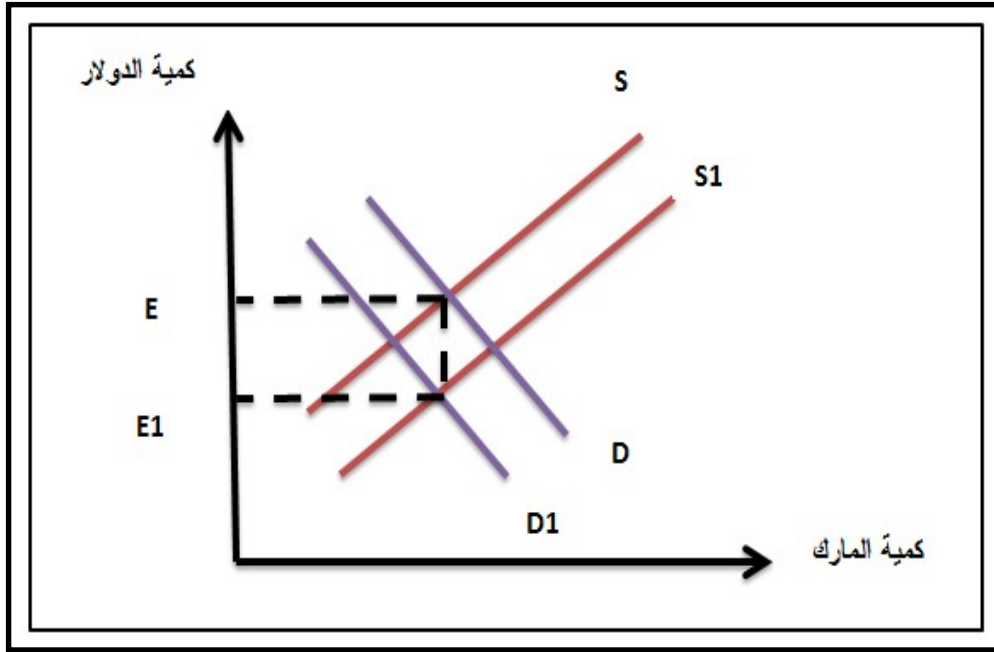
ثانياً: تغير معدلات التضخم:

للتضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حالة ارتفاع مستويات التضخم المحلي، كما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة؛ فمثلاً عندما تنخفض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرًا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية، ثم على العملات الأجنبية وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم، ستقل إيرادات الأجانب مع سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة (بن الزاوي، د. س. ن الصفحات 19-20).

ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (D_1) ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى (S_1) وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات المستوى (E_1) كما هو موضح في الشكل (01) الموالي:

الشكل رقم (01): يوضح آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف.



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2003 ص 22

من أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لا بد من العمل على تقليل الاستيراد من السلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة (بن الزاوي، د. س. ن صفحة 20).
أ. التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:

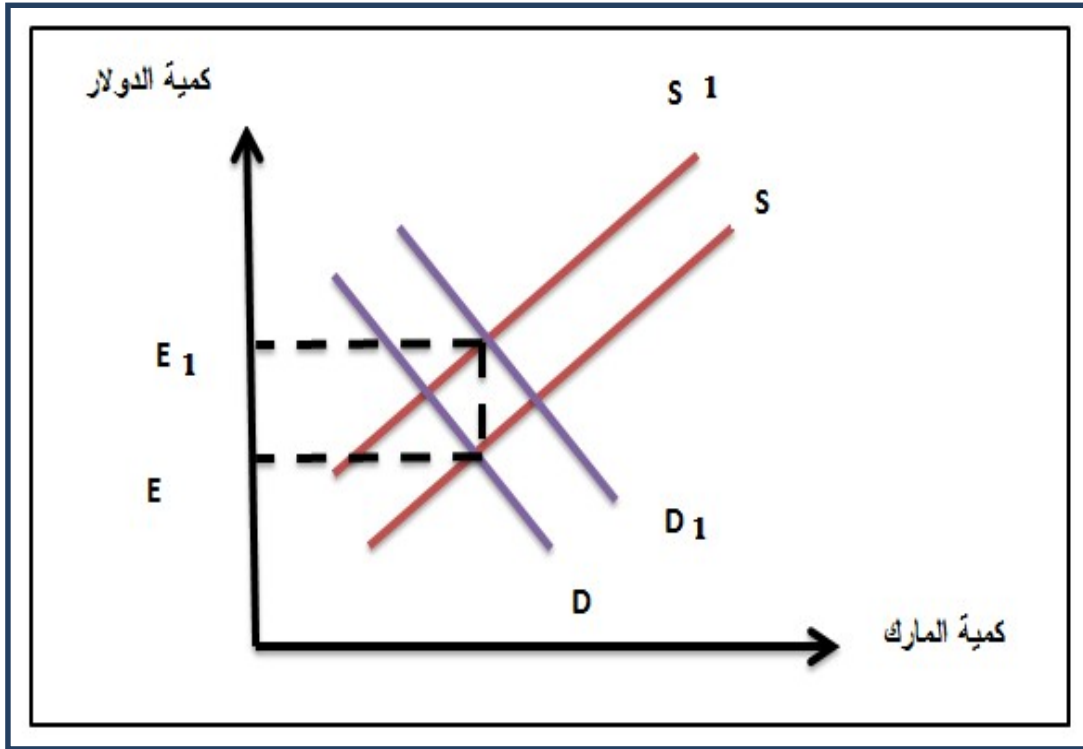
ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية يحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي وعليه فإن

ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر في سعر الصرف (بن الزاوي، د. س. ن صفحة 21).

ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى (D) بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا إلى (S) كما هو موضح الشكل 02:

الشكل رقم 02: يوضح آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف.



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2003 ص 23

ب. تغير الصادرات والواردات:

يتأثر سعر الصرف العملة النقدية بالصادرات والواردات، فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى والعكس يكون صحيحاً، والنتيجة فإن عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها قياساً ب وارداتها (العامري، 2008 صفحة 149).

الفرع ثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

أ. الاضطرابات والحرب: تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة وتأثر جميع القطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب. خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

ج. الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة المؤثرة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أو تستعيد استقرارها وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات المعتمدة على قوة تجاوب السوق معها قصد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين (هوشيار، 2006 صفحة 22).

الفرع الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

تعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في سعر الصرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك إثر انهيار نظام بريتون وود عام 1971 وتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف الغائم، الذي تنمي أسعار الصرف في ظلها بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات

أولاً: تعريف مخاطر سعر الصرف:

تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنه مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة نقدية محلية وعملة نقدية أجنبية وأن التغيرات تتأثر عادة من مكاسب أو من خسائر أسعار الصرف (بن عمر، 2010 صفحة 13).

ثانياً: أنواع مخاطر سعر الصرف:

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن أن نميز بين الحالتين من الخطر في سعر الصرف في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

أ. المخاطر المالية: وهي تلك الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع العملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبمحنة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف (صادق، 1997 صفحة 145).

ب. مخاطر التمويل: وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتحويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

ج. مخاطر الائتمان: تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع (حسن، 2010 صفحة 215).

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية (الطراد، 2001 صفحة 232).

د. مخاطر الأسعار: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية وهي كما يلي:

- **النوع الأول:** وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة؛ وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة (بن علي، 2009 / 2010 صفحة 334).
- **النوع الثاني:** وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطر فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها (حسن، 2010 صفحة 215).

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري.

تعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة رؤوس أموال وتكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية، أو المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري .

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم .

الفرع الأول: مفهوم الصادرات والواردات:

لقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل مكانة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد، أو بمفهوم آخر تكمن عملية التصدير في أي تعامل في السلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين؛ أما عملية الاستيراد من غير مقيمين إلى مقيمين.

وبعبارة أخرى فإن الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات ويطلق عليه اسم الميزان التجاري (فرحي، 2004 صفحة 150).

أولاً: مفهوم الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع؛ فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزاً في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري غير صالح في البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري (يونس، 1993 صفحة 181).

يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه الفرق بين صادرات دولة ما وقيمة وارداتها (عبد الناصر، 2006 صفحة 387).

1. أقسام الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من قيمتين هما:

1-1 الميزان التجاري السلعي: هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة (حساب التجارة المنظورة) الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلاً ملموساً (التدفقات السلبية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم (بريس، 2012/2013 صفحة 42).

1-2 الميزان التجاري الخدمي: وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة ويطلق عليه أيضاً بالمعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير

المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة، إن الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي أما في الأجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات (السريتي، 2009 صفحة 231).

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية معينة، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات والواردات البلد ويعبر عليه بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات} - \text{إجمالي الواردات}.$$

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد، إنما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الانتاج يكون فيها عالياً، وأن لبضائعها سعراً تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية يصاحب ذلك ارتفاع مستوى الانتاج وتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى التوازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.

أولاً: التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون الانتاج المحلي + الواردات = (الطلب المحلي + الطلب الخارجي) أي المنتجات المحلية.

معناه: الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعاً وانخفاضاً ليتحقق التوازن الخارجي، وبالتالي يتحقق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي (خلف، 2004 الصفحات 124-125).

ثانياً: الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة فائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل؛ ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد من الصادرات والواردات ومن خلال انخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات (خلف، 2004 صفحة 234).

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تسمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح بلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات قصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد (أحمد، 2007 صفحة 220).

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الانتاجية، تنجح لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع؛ بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية (خلف، 2004 صفحة 236).

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونياتها اتجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها (الحسني، 1999 صفحة 106).

المطلب الثالث: أسباب الاختلال والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري

أولا: أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية.

1-أسباب اقتصادية:

● **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من جهة نظرا للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

● **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتأثرها صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

● **الأسباب الدورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بينها نذكر (الحسني، 1999 صفحة 126):

- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية وتعتبر أسواق خارجية هامة لها.

- **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

- **العوائق الخارجية:** التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها بإلغاء كل هذه القيود، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

2- أسباب غير اقتصادية:

● **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية

● **التقدم التكنولوجي:** ما يرافقه من اختراعات علمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى خفض تكاليف ونفقات الانتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى أضعاف القدرة التنافسية للدول النامية (حشيش وشهاب، 2003 صفحة 123).

● **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وعالجها من أثر معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوقا خارجيا فعالا للدولة.

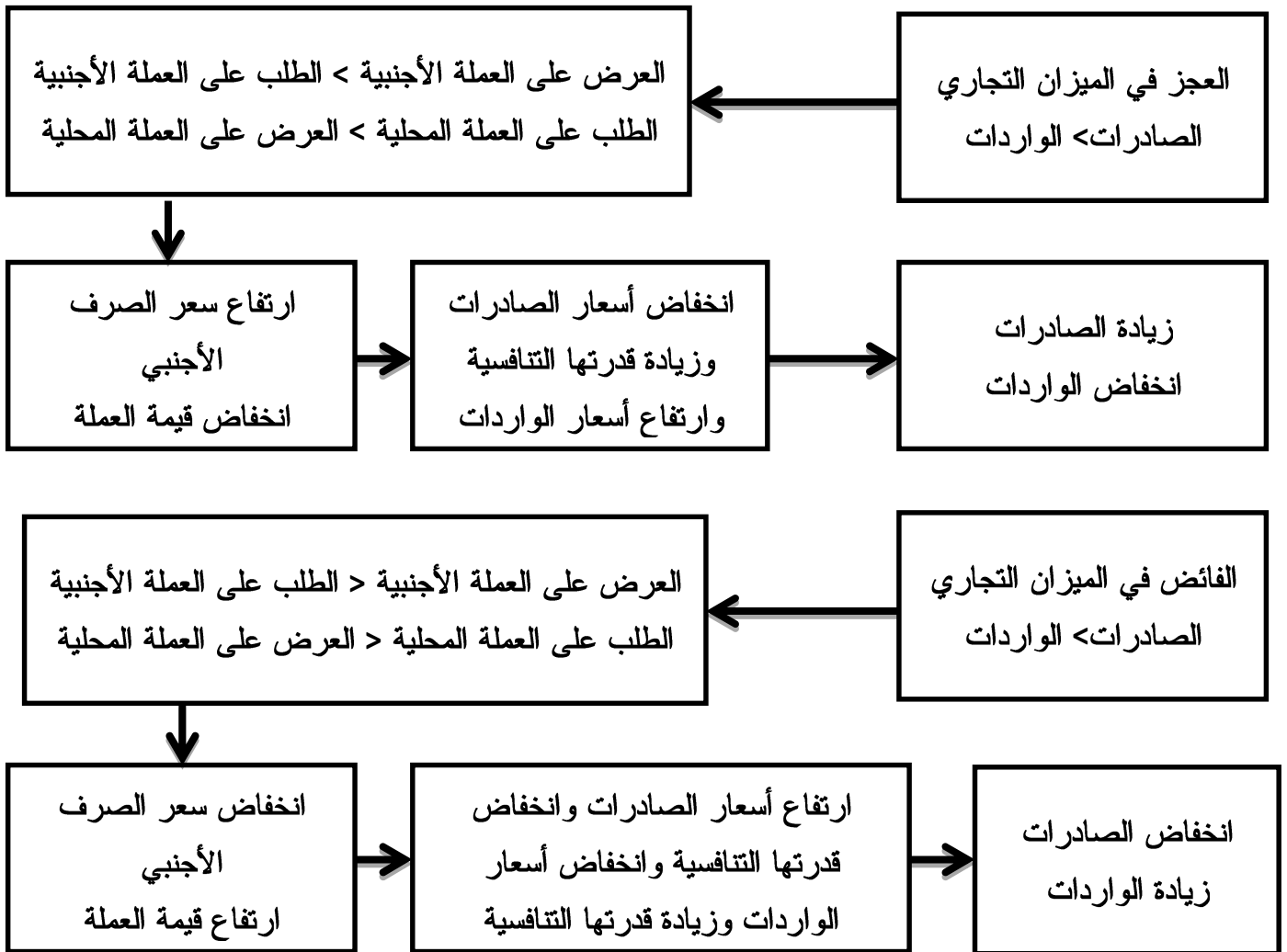
- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات وزيادة النفقات الانتاجية وبالتالي تدهور القدرة التنافسية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها (عوض الله، 2004 صفحة 102).

الفرع الثاني: عوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل ومن أهمها:

- سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.



المصدر: (عابد، 1999 صفحة 320).

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999 ص 320

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية (الحجار، 2003 صفحة 64).
- **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر الصرف خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، او هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن (*PIB*) هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجية في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية (بريش، 2007 صفحة 69).
- **تغيرات أسعار الفائدة:** التغير في أسعار الفائدة له أخرى على حركة رؤوس الأموال أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وعكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة (الحجار، 2003 صفحة 64).

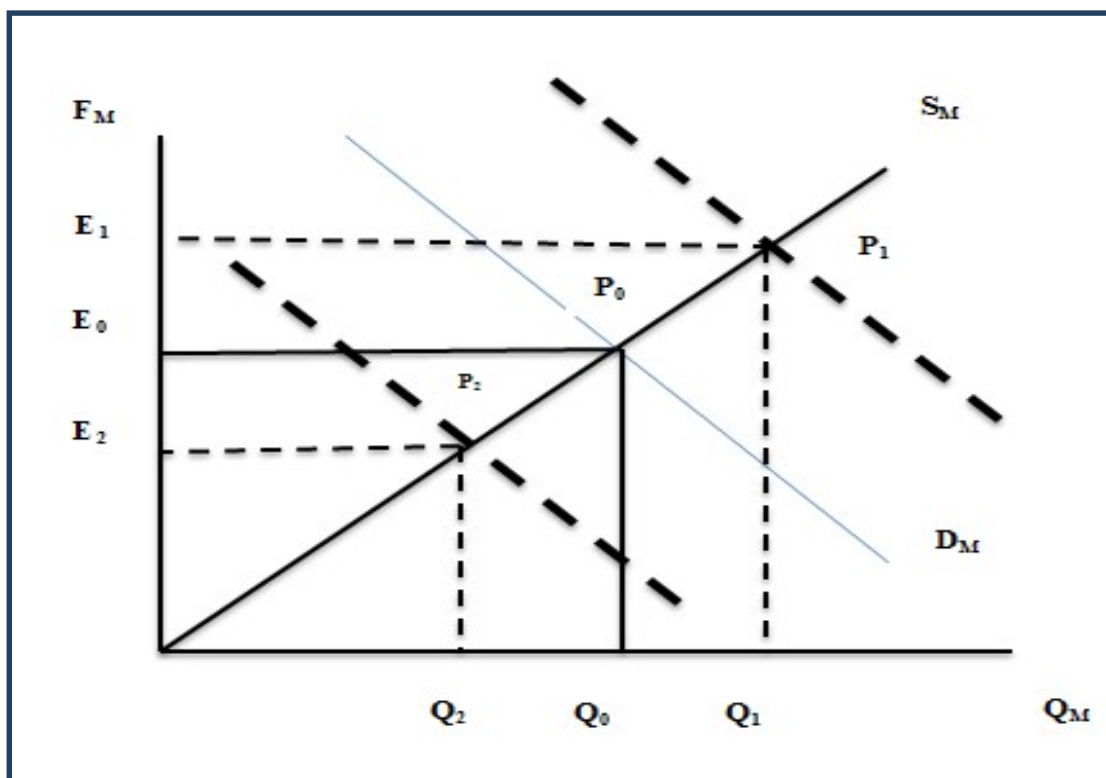
المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

يعد سعر الصرف وسياسته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في ميزان التجاري حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق وتطورت أنظمة الصرف لمواجهة تلك التغيرات ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهرت الأفكار النقدية برزت عدة أفكار لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف وحركة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

1. تأثير سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دور تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى انخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام (لعبيدي، 2001/2002 صفحة 62). الشكل رقم (04): يوضح معدل سعر الفائدة والعرض والطلب على الواردات.



المصدر: نشأت نبيل الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف شركة ناس الطباعة ، مصر 2006 ص 8

من خلال الشكل رقم (04) وبافتراض دالة عرض الواردات S_N ثابتة. بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الفترة في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروفة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

ويوضح الشكل رقم (04) أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 ، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف)، فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح DM_1 وتحدد نقطة التوازن جديدة عند P_1 . بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 . وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح DM_2 وتحدد نقطة التوازن جديدة عند P_2 . بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من: Q_0 إلى Q_2 . ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة: E_0, E_1, E_2 كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي = كمية الواردات X سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية (فرحان، 2009 صفحة 07).

ومات يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة وتحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا باعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

2. تأثير سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجب بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية.

حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبا أو ايجابا، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا على سلوك المستوردين والمصدرين؛ واختلاف هيكل الانتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بميكال انتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بميكال انتاج وحجم تجارة أقل.

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها.

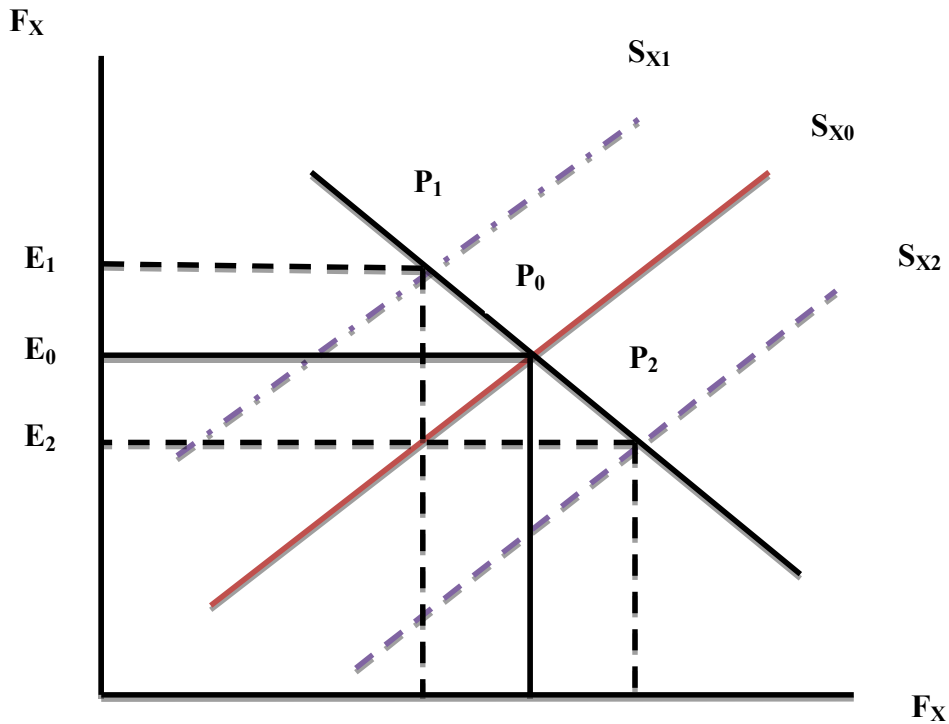
ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية (دياب، 2010 صفحة 183):

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية؛ حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب محليا إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة.

أما في حالة رفع قيمة العملة المحلية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض محليا من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): يوضح معدل سعر الصرف والعرض والطلب على الصادرات.



المصدر: (الوكيل، 2006 صفحة 05).

ويتضح لنا من خلال الشكل رقم (05) أن الطلب على صادرات الدولة (لتكن الدولة **A** مثلا)، يتحدد بدالة طلب ثابتة D_X لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات S_X تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Q_X : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة).

F_X : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

ويوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة (**A**) انخفاض معدل الصرف فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{X1} وتتحدد نقطة التوازن الجديدة عند P_1 مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة (A ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات من: Q_0 إلى Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عن معدلات الصرف التالية: E_0, E_1, E_2 كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي = كمية الصادرات X سعر الصادرات مقوماً بالعملة الأجنبية (الوكيل، 2006 صفحة 06).

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة أكثر مرونة (فرحان، 2009 صفحة 20).

المطلب الثاني: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات والاستيعاب، حيث يعتبران من الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

1. منهج المرونات (Elasticities Approach):

اعتمدت النظرية الكيترية الكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي كلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار قيم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على سعر صرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

1-1 مفهوم منهج المرونات: يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، ونسب هذا المنهج إلى (Robison) انطلق في تحليله على تحليل (Lerner-Marshall) ويرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف الوطنية (راتول، 2006 صفحة 235).

1-2 صياغة منهج المرونات: تعتمد نظرية المرونات على صياغة مارشال ليرنر وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري ويعتمد في اشتقاق النظرية على الميزان التجاري حيث (راتول، 2006 صفحة 237):

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M : قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

P : سعر الصرف.

B : رصيد الميزان التجاري (الصادرات والواردات).

E_X : مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

E_M : مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف.

$$EX = \frac{\Delta X}{\Delta P} X \frac{P}{X} / EM = \frac{\Delta M}{\Delta P} X \frac{P}{M} / B = X - MP$$

بعد الاشتقاق والتعويض تحصل على المعادلة التالية: $\frac{\Delta B}{\Delta P} = M(E1 - (1 - Em) = M(Ex + Em - 1)$ ، ويعني المعادلة أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بـ: $M(Ex+Em-1)$ وحين يكون هذا التغيير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق: $Ex + Em > 1$.

ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعا لحالات العجز والفائض كما يلي:

- **حالة العجز في الميزان التجاري:** تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات حيث تصبح أسعار الصادرات المنخفضة من وجهة نظر الأجانب ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكننا قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز في الميزان التجاري (راتول، 2006 صفحة 238).
 - **حالة الفائض في الميزان التجاري:** تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات، والذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري (الساعدي وعبد، 2011 صفحة 93).
- فمن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسوية الخلل بالميزان التجاري لا بد من توفر شرط مارشال ليرنر، والمتمثل في: $EX + EM < 1$. فإن التغير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري للدولة، وفي حالة ما إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق يساوي الواحد الصحيح أي: $EX + EM = 1$. فإن التغير في سعر الصرف لن يحدث أي تغيير في الميزان التجاري سواء تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها بالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض أو حالة عجز (البكري، 2001 صفحة 299).

3-1- اقتراحات منهج المرونات: ومن بين الاقتراحات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر:

- نقطة انطلاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن.
- الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغيير النسبي لتدفق ما وسعره.
- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

2. منهج الاستيعاب Absorption:

ظهر منهج الاستيعاب على يد (Sidney Alexander) ويستند على النموذج الفكري في التعليل الاقتصادي الكلي ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع).

2-1- مفهوم منهج الاستيعاب: يتم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والانفاق القوميين، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحاً منه مقدار السلع التي تم استيعابها محلياً (الحسين، 1999 صفحة 128).

عرف البروفيسور ألكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الانفاق الحكومي) والاستهلاك C ، والاستثمار I .

حيث أن: الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات

2-2- فرضيات منهج الاستيعاب: يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض والمتمثلة في:

- افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية.

- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.

- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة (الوكيل، 2006 صفحة 05).

2-3- الصياغة الرياضية لنموذج الاستيعاب: يعتمد منهج الاستيعاب بالمطابقة الكيثرية على الدخل القومي:

$$1 \dots\dots\dots Y = C + I + G (X - M) \text{ حيث أن:}$$

Y : الدخل القومي. C : الاستهلاك.

G : الانفاق الحكومي. I : الاستثمار.

X : الصادرات. M : الواردات.

وبافتراض عدم وجود واردات M يأخذان الدخل القومي فيعادل الانفاق على السلع المنتجة محلياً حيث: تصبح المعادلة:

$$2 \dots\dots\dots Y = Cd + Id + Gd + X \text{ ويقصد بالاستيعاب المحلي (Ad) الانفاق على السلع المنتجة محلياً والذي يعبر}$$

عنه بالمعادلة التالية: $3 \dots\dots\dots Ad = Cd + Id + Gd$ وبالتالي: $4 \dots\dots\dots Yd = Ad + X$ ، أما

الاستيعاب الكلي (A) فهو يشمل على كل من الاستيعاب المحلي Ad مضاف إليه الواردات M ، ويعبر عن الاستيعاب الكلي بالمعادلة التالية:

$$Ad = Ad + M \text{ أي } Ad = A - M \text{، ومنه يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الاستيعاب: } Y - A =$$

$$5 \dots\dots\dots X - M \text{، ومنه فإن الميزان التجاري (B) يمكن تعريفه من خلال المعادلة رقم 05 أنه الفرق بين الدخل}$$

القومي والاستيعاب الكلي: $6 \dots\dots\dots B = (Y - A)$ ومن خلال المعادلة رقم 06 يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة (الوكيل، 2006 الصفحات 17-18).

- الحالة الأولى: الدخل التجاري القومي أكبر من الاستيعاب الكلي ($A < Y$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون موجب ($O < B$) هذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

- الحالة الثانية: الدخل القومي أقل من الاستيعاب الكلي ($A > Y$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون سالب ($O > B$) يعني وجود عجز في الميزان التجاري للدولة.

- الحالة الثالثة: الدخل القومي يساوي الاستيعاب الكلي ($A = Y$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر ($O = B$) أي أن الميزان التجاري في حالة توازن.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية للعملة الوطنية وشروط نجاحها

أغلب الدول تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية خاصة مشاكل الميزان التجاري. فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساساً إلى إنخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الاجنبي وهذا مايلزم تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الاجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

الفرع الأول: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

وتهدف هذه السياسة إلى علاج عجز الميزان المدفوعات أو إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز ميزان المدفوعات، وتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف ويترتب على هذه السياسة أثران أولهما على الواردات وثانيها على الصادرات.

• **الأثر على الواردات:** يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلب نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

• **الأثر على الصادرات:** يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط ان تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية(السريتي، 2009 الصفحات 269-270).

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

حتى تتحقق أهداف قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- لا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملائها.
- لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن التخفيض يسعفه تخفيض آخر.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية المستوى والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات فانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات (زرقي، 2009 صفحة 185).

خلاصة الفصل:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها كوسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم؛ وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض، الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد والأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد الأنظمة، دون المتعارف عليها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للبنك، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة، والتي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما يعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ومعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمة ومختلف النظريات المفسرة لهذا وكذا مفهوم الميزان التجاري وأهمية والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تحليلها سيؤدي إلى رفع قيمة العملة وتخفيض قيمة العملة الخارجة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري، وننتقل إلى الدراسة القياسية التحليلية لأثر تفسيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لأثر تقلبات

سعر الصرف على الميزان التجاري

تمهيد:

تعد سياسات سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع القرارات الاقتصادية خصوصا بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتحدي لمختلف الصدمات التي تواجهها بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برنامج التكثيف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وذلك لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا للاقتصاد عرف تحولا من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعد المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينات؛ وهذا ما دفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتطبيقا لما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد الوطني.

ولقد لعبت سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار من القيود الإدارية، واعتمادا لسياسة تخفيض قيمة العملة لاسترجاع التوازن الخارجي وتحرير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري وكذا الميزان التجاري ومختلف المراحل التي مرت بها؛ بالإضافة إلى دراسة قياسية التي من خلالها سنحاول بناء نموذج قياسي للعلاقة بينهما باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي.

ولذلك سيكون الفصل عبارة عن دراسة حالة الجزائر لفترة (1990-2020) ومن خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطوير الميزان التجاري في الجزائر.
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

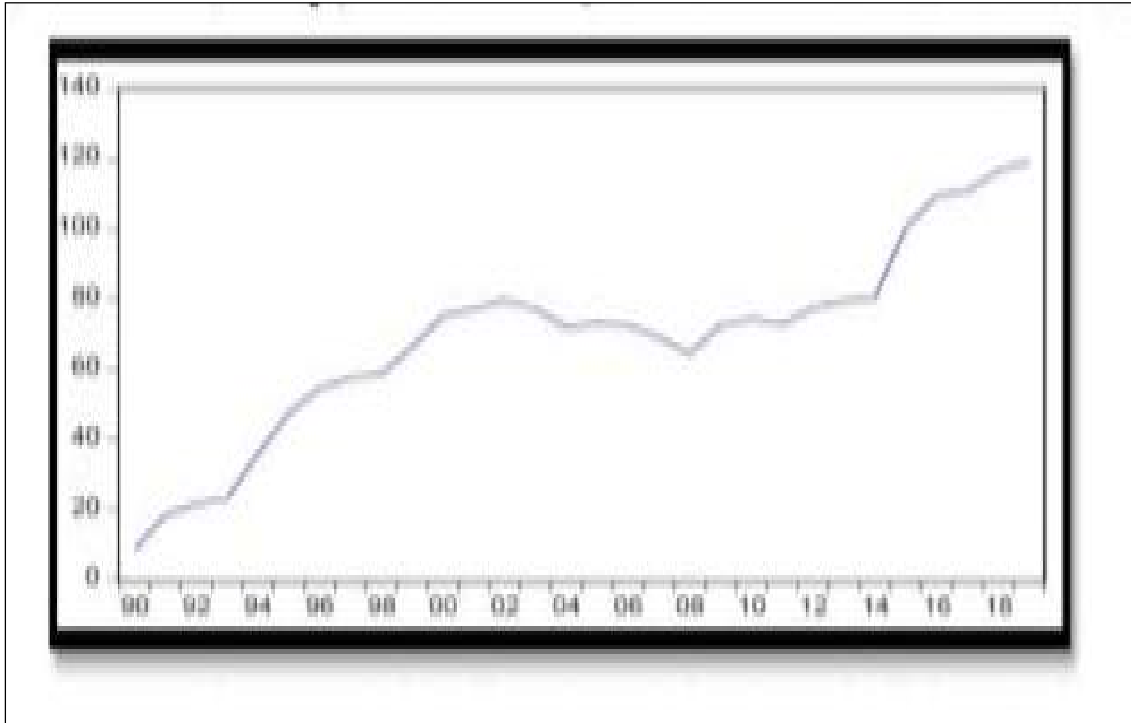
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور سياسة الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبكت ارتباكا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر مراحل .

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2020).

أدت الصدمة النفطية لسنة 1986م إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة؛ حيث تزامن العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد في ركود، الشيء الذي أدى إلى ضرورة تطبيق إصلاحات جذرية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 06: يوضح مراحل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي.

تمثلت مراحل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار من خلال ما جاء في الشكل رقم 06 في الآتي:

1. المرحلة الأولى (1990-1994): حيث سجل الدينار الجزائري انخفاض أمام الدولار الأمريكي وانتقل من 4.936 دج/

\$01 في نهاية 1987م إلى 17.7653 دج/\$01 في نهاية 1991م، وهذا راجع إلى تخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية

ومنظمة تحت ما يسمى الانزلاق التدريجي، وفي سنة 1992م قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ

قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد

- الدولي في جوان 1991م، ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال السنوات من 1991م إلى 1994م، وبموجب اتفاق آخر مع FMI في 16 أبريل 1994م، الذي اقتضى بتخفيض آخر بمقدار 40.17% ليصل إلى 36دج/ \$01.
- 2. المرحلة الثانية (1995-2002):** عرفت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لقيمة الدينار مقابل الدولار ابتداء من سنة 1995م، فانتقل من 47.6دج/ \$01 إلى 79.68دج/ \$01 سنة 2002م؛ سبب هذا التراجع إلى اتخاذ قرار التحلي عن نظام الربط وسيلة عملات في أواخر سبتمبر 1994م، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 01 أكتوبر 1994م؛ حيث نظم جلسات التثبيت مثلت المصاريف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصحية معبرا عنها بالدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف أدنى ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تحويل سعر الصرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 21 ديسمبر 1995م، في نهاية 1995م، اشترط FMI في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين المصارف وقد باشرت نشاطها مع بداية 1996م عملا بنظام جديد وهو نظام التعويم المدار.
- 3. المرحلة الثالثة (2000-2008):** مع بداية سنة 2003م بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77.37دج/ \$ إلى 73.68دج/ \$ ثم إلى 69.36دج/ \$ سنة 2007م حيث استمر بكل الجزائر سنة 2007م في التعويم الموجه لضمان استقرار العملة الوطنية، وفي سنة 2008م انخفضت قيمة الدولار بسبب الأزمة العالمية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار حيث يبلغ 64.56دج/ \$.
- 4. المرحلة الرابعة (2009-2013):** في بداية هذه المرحلة واصل الدينار الجزائري في انخفاض أمام الدولار الأمريكي 72.64دج/ \$ سنة 2004م، ويرجع ذلك إلى الإجراء الذي قام به بنك الجزائر المتمثل في تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم 2008م؛ والذي تم تبريره بحماية الاقتصاد الوطني من بعض آثار الأزمة المالية العالمية، لكن خلال هذه المرحلة عرف الدينار استقرارا نسبيا مقابل الدولار، حيث أصبح يتراوح ما بين 72دج/ \$ و77دج/ \$ في سنة 2013م (أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، 2020 صفحة 46).
- 5. المرحلة الخامسة (2014-2019):** عرفت هذه المرحلة انخفاض حاد للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي حيث انتقل من 80.57دج/ \$ سنة 2014م إلى 119.35دج/ \$ رحلة تعويم الدينار والتي برزت الحكومات الجزائرية يكون تعويم العملة كان جزئيا فقط، والهدف منه امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت اقتصاد البلاد، بالإضافة إلى الوضع السياسي الراهن والصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة والشروع في تحقيقات الفساد مع مسؤولين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا وضعف الإنتاجية المحلية وتراجع النمو الاقتصادي منذ سنة 2014م، وكانت التوقعات لسنة 2019م تشير إلى نمو 04% لكنها على أرض الواقع الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية؛ ولم تسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفة خاصة فيما يتعلق بقرار بنك الجزائر المركزي في جويلية 2017م بتخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20% كما أنه من ضمن أسباب تراجع الدينار الجزائري طبع مزيد من الأوراق المالية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج بالكاد منعدم؛ وتراجع احتياطات

الصرف الجزائرية ما زاد من عدم استقرار العملة الوطنية، وارتفاع سعر الدولار واليورو في الأسواق العالمية؛ إضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على الإيرادات المالية للمحروقات التي توفيق 37% وضعف التنوع الاقتصادي (أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، 2020 صفحة 47).

الجدول رقم 01 يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (1990-2020).

الوحدة دج/\$

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	8.957508	2005	73.27631
1991	18.47288	2006	72.64662
1992	21.83608	2007	69.2924
1993	23.34541	2008	64.5828
1994	35.0585	2009	72.64742
1995	47.66273	2010	74.38598
1996	54.74893	2011	72.93788
1997	57.74893	2012	77.53597
1998	58.73896	2013	79.3684
1999	66.57388	2014	80.57902
2000	75.25979	2015	100.6914
2001	77.21502	2016	109.4431
2002	79.6819	2017	110.973
2003	77.39498	2018	116.5938
2004	72.06065	2019	119.3536
2020	126.8288		

المصدر: (the word, Bank, 2022).

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر.

ويقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية التي يجازة الدولة حسب الحاجات الضرورية للوطن وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير من المدفوعات الدولية حيث تخصص الرقابة على الصرف على كل التدفقات المالية بين البلد المحلي والعالم الخارجي (حميدات، 2000 صفحة 171).

أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقا لآليات محددة.

ويمكن تقسيم تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ: 04 أبريل 1990م.

1. سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990م:

1-1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني (1962-1970): تميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من

المنافسة الخارجية ومن بين الأدوات المستعملة في هذه السياسة (حميدات، 2000 صفحة 174):

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية، من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري.
- تنوع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

1-2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية (1971-1977): تميزت هذه المرحلة بتكثيف عملية إنشاء

الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات (I.G.A) للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات. وقد نتج عن هذه الإجراءات جملة من السلبيات أهمها:

- تمركز الصلاحيات، و بروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

1-3- مرحلة احتكار الدولة التجارة الخارجية (1978-1987): إن حدود قانون 78-02 بتاريخ فيفري 1978م، تضمن

تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص صراحة على اقتصاد الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها لمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية في الجزائر وباقي دول العالم؛ هذا وقد مكن هذا القانون مصالح الجمارك من التدخل في دخول وخرج السلع المتنوعة.

بعد ذلك جاء قانون 86-12 الصادر بتاريخ: 19 أوت 1986م المتعلق بتنظيم البنوك التجارية والبنوك المركزية، والذي حدد إطار المنظومة البنكية ومكن البنوك من استرجاع صلاحيتها في مجال التجارة الخارجية إلا أن هذا النظام أظهر حدود في خصم أزمة الديون الخارجية لسنة 1986م، أين دخل الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية، مست بكيانه بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور قيمة الدولار بنسبة 40% في أسواق الصرف العالمية.

وأخيرا قانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية؛ حيث أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك الجزائري المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصراف والتجارة الخارجية؛ وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجية الخاصة بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

2. سياسة الرقابة على الصراف ما بعد سنة 1990م:

2-1- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية 1988-1995م: تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدر عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية إرساء الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوى بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتحم دورة على الرقابة على الصراف مع وزارة المالية كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 05 مليون دولار، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أفريل 1990م لصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصراف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون ببنك الجزائر كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه (لطرش، 2003 صفحة 199).

2-2- نظام الرقابة على الصراف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90: إن قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م والمتعلق بالنقد والقرض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصراف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي؛ حيث شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخل الرقابة على الصراف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛ والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط هي:

- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص للعمل بها في الجزائر.

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصراف والتجارة الخارجية من النظام 04-92 بتاريخ 22 مارس 1994م المتعلق بمراقبة الصراف ويرتكز القانون على (حميدات، 2000 الصفحات 181-184):

- تسيير الموارد من العملات الصعبة.

- دخل الوسطاء المعتمدين.

- حسابات العملة الصعبة.

- القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات.

المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

1. سياسة تخفيض العملة:

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة وتقسيم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافياً كي يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول ليكتشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير قادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد امام الإجراءات الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية؛ حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات وكان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي والداخلي نذكر منها:

- تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيلة كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذ صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم حيث قدرت الزيادة حوالي 10% في الفترة (1984-1988) وارتفعت حوالي 25% (1990-1991) ووصلت إلى 30% سنة 1995م.

- إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظرياً يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعياً بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقاً لمنظمة الأوبك (السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، 1999 الصفحات 85-86).

2. سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار صرف الدينار الجزائري:

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف والذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري وعليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تجد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي (بطاهر، 2005-2006 الصفحات 196-197):

1-2- تنوع مناطق الاستيراد: بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى مناطق أخرى أو تقلصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن ان تكبد من خسائر في فروقات الأسعار؛ خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي إلا أن أغلب الشركات الجزائرية

المستوردة من أوروبا لا يمكن أن تتحرر بسهولة من الاتحاد الأوروبي مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات وعليه يجب على الجزائر أن تكمل تعمل على تنبيط الإنتاج المحلي وخاصة انتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي.

2-2- جلب العملات الأجنبية: العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:

- القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.

- بيع العقارات المالية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

2-3- تنشيط سوق الصرف: العمل على تنشيط سوق الصرف وذلك من خلال:

- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي.

- مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

- فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وبالتالي تساعد على استقطاب الأموال وتجنب التعامل مع السوق الموازية.

2-4- تنويع هيكل احتياطي الصرف: تتمثل في:

- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.

- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي.

- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظة على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

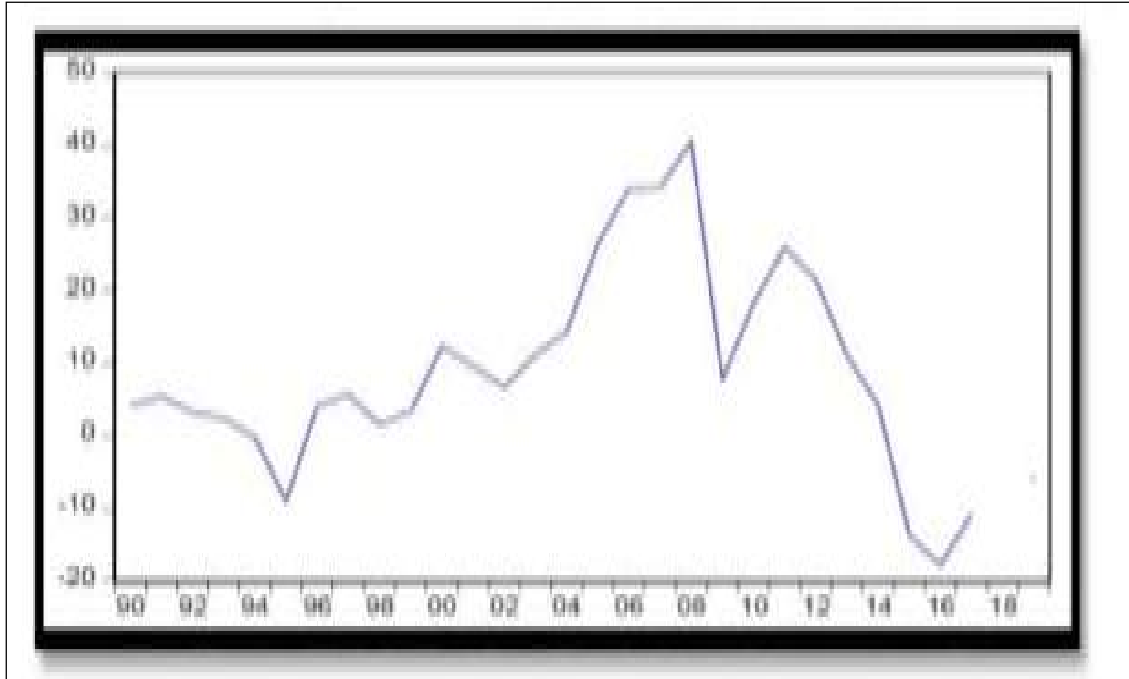
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري.

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا البحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح حركة تدفقات السلعة المصدرة والمستوردة، ودرجة تغطية الصادرات للواردات، وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل للوصول إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية. بالإضافة إلى إبراز تأثير كل من الصادرات والواردات على الاقتصاد الوطني وتطور الميزان التجاري الجزائري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، وسوف نتطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الدراسية السابقة.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2020):

لقد مرت السياسة التجارية الجزائرية بعدة مراحل خلال الفترة (1990-2020) وعليه دراستنا لتحليل تطور الميزان التجاري.

الشكل رقم 07: يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2019) مرت بعدة مراحل تمثلت

في:

1. المرحلة الأولى (1990-1995): في ظل هذه المرحلة حافظ الميزان التجاري الجزائري من وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد من 4.18 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.42 مليار دولار سنة 1993، لكن في سنة 1994 عرف رصيد الميزان التجاري انهيار حاد حيث سجل عجز بـ: 0.62 مليار دولار، وفي سنة 1995م وصل العجز إلى 9.07 مليار دولار، وسبب ذلك راجع إلى تخفيض قيمة الدينار بـ: 40.17% وعجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك من

تقديم القروض اللازمة وتناقص حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا؛ وكان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين سنتي 1990 و1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار.

2. المرحلة الثانية (1996-1999): عرفت هذه المرحلة انتعاش نسبي للميزان التجاري إذا انتقل رصيد فيه من فائض بـ: 4.12 مليار دولار سنة 1996 إلى 5.96 مليار دولار سنة 1997، وهذا لاستفادة الجزائر من فروض في ظل اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي، وكذا ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيم سعر الصرف الدولار الأمريكي؛ لكن سنة 1998 تراجع الفائض فيها إلى 1.51 مليار دولار متأثرا بتراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار سنة 1999؛ وذلك راجع إلى ارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية نظرا لارتفاع البترول، وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نمو محسوسا نتيجة للبنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقعة على أسعار البترول (أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، 2020 الصفحات 47-48).

كما عرفت هذه المرحلة تحكما في الواردات نتيجة لتخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري؛ الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع الأسعار الداخلية للواردات مما أدى إلى تراجع الطلب عليها، وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض تراجع الطلب على بعض المواد الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تعامل معها تعاملًا تجاريًا.

3. المرحلة الثالثة (2000-2013): شهدت تحسن مستمر لوضعية الميزان التجاري منذ سنة 2000، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض بـ: 12.30 مليار دولار سنة 2000 إلى 25.96 مليار دولار سنة 2011، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.91 مليار دولار سنة 2008، لكن في سنة 2009 ونظرا إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول مقارنة بسنة 2008، وانخفاض العالم في ديسمبر 2008، وترجم وضعية الميزان التجاري لسنة 2010 إلى حد ما نتائج التسيير الحذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا، أما سنة 2011 فنلاحظ أن الفائض بلغ 25.96 مليار دولار، لكنه انخفض إلى 11.06 مليار دولار سنة 2013، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

4. المرحلة الرابعة (2014-2019): انتقال رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في سنة 2014 بفائض قدر بـ: 4.32 مليار دولار إلى عجز بـ: 13.71 مليار دولار سنة 2015، وكانت بالفعل صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري عجز بعد عدة سنوات من الفوائض المتتالية؛ واستمر الانخفاض في سعر البترول في السوق الدولية الذي انطلق في النصف الثاني من سنة 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من 100.23 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في سنة 2015، أي انخفاض قدره 47.1%؛ مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ منها تخفيض قيمة الدينار (أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، 2020 صفحة 48).

وكذا إلغاء القروض الاستهلاكية للحد من فاتورة الواردات، كما سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا بـ: 17.84 مليار دولار خلال سنة 2016 وتراجعت الصادرات إلى 28.88 مليار دولار؛ كما سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا بـ: 6.11 مليار دولار خلال سنة 2019، مقابل عجز بـ: 4.53 مليار دولار سنة 2018 ويعود ذلك إلى تراجع الصادرات حيث بلغت 35.82 مليار دولار سنة 2019 مقابل 41.79 مليار دولار سنة 2018 أي انخفاض قدره 14.29%، أما الواردات فقد بلغت 41.93 مليار دولار مقابل 46.33 مليار دولار بنسبة 92.80% من الحجم الإجمالي للصادرات. وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فتحقيق هامشية حيث لم تتجاوز 2.58 مليار دولار، بالإضافة إلى مواصلة تعويم الدينار لامتناس ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت بالاقتصاد الوطني، والوضع السياسي الراهن والصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة والشروع في تحقيقات الفساد مع مسؤولين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا وضعف الإنتاجية المحلية وتراجع النمو الاقتصادي (أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، 2020 صفحة 49).

المطلب الثاني: تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

خلال سنة 1990 أصبحت الصادرات الجزائرية أكبر من الواردات حيث بلغت الصادرات 11304 مليون دولار أمريكي أما الواردات فقد بلغت 9684 مليون دولار أمريكي أي أن هناك فائضا في رصيد الميزان التجاري قدرت بـ: 1620 مليون دولار بمعدل تغطية قدر بـ: 116.72% بسبب التطورات المستمرة للصادرات الجزائرية والتقليل من الواردات وبقي هذا النمو والتطور مستمرا حتى سنة 1993، فقد بلغت قيمة الصادرات 10091 مليون دولار أمريكي أما الواردات فقد بلغت 8789 مليون دولار أما رصيد الميزان التجاري 1302 مليون دولار، وفي سنة 1994 حقق الميزان التجاري عجزا قدره 1025- مليون دولار حيث إنخفضت الصادرات 8340 مليون دولار أمريكي بسبب إنخفاض أسعار النفط، أما الواردات إرتفعت إلى 9365 مليون دولار أما في سنة 1995 فقد حقق عجزا طفيفا في المدى القصير لكنه تحسن في المدى الطويل وهذا راجع إلى تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي حيث قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار سنة 1994 ومن المعلوم حسب النظرية الاقتصادية أن التخفيض يؤدي إلى عجز في المدى القصير ثم يعود التحسن في المدى الطويل. ومنذ سنة 2000 سجل الميزان التجاري أكبر فائض خلال فترة دراستنا قدر بـ: 42.0818 مليار دولار وهذا راجع لارتفاع في قيمة الصادرات 9173 مليون دولار.

وفي سنة 2001 شهدت الصادرات الجزائرية تذبذبا مقارنة مع سنة 2000. ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لال محققا فائضا وبمعدا تغكية محققا.

وبقيت الصادرات الجزائرية محققة أكبر عائد من الواردات الجزائرية وبنسب متفاوتة وخاصة في سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الجزائرية رقما قياسيا هو 79298 مليون دولار، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط والتي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد.

أما في سنة 2009، 2010 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا قدره 45194، 57053 مليون دولار على التوالي مقارنة بسنة 2008. أما الواردات في هذه الفترة ارتفعت بـ 39294، 40473 مليون دولار على التوالي ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لآل محافظا على الفائض وأما معدل التغطية محقق.

سجلت الواردات سنة 2015 ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 51702 مليون دولار في حين قدرت الصادرات بـ: 34668 مليون دولار، أما الميزان التجاري فلا زال محققا عجزا قد بـ: (-17034) مليار دولار، بمعدل تغطية غير محقق قدره 67%.

حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232 مليون دولار أمريكي، حيث يفسر هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية التي شهدت هذه الأخيرة تراجع كبير في الاسعار في الاسواق الدولية واستمطر هذا العجز الى غاية سنة 2020.

ويرجع تفاقم العجز التجاري الجزائري إلى تراجع مستويات أسعار النفط الذي يمثل المورد الأساسي للدخل القومي في الجدول رقم 02 والشكل رقم 08 يوضح هذه التطورات.

الجدول رقم 02: يوضح الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (1990-2022).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

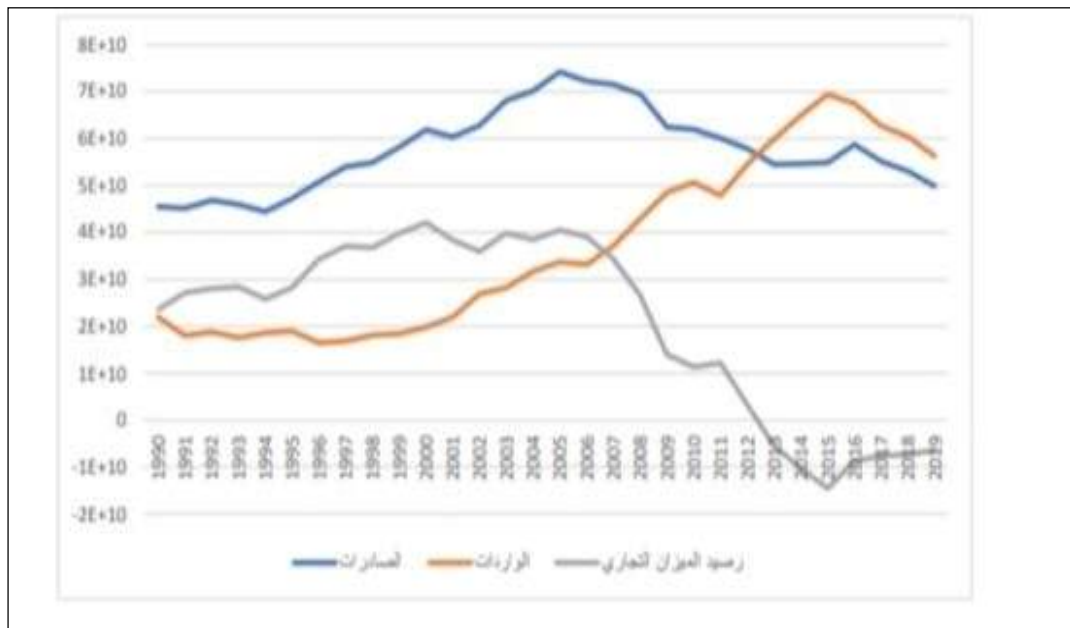
السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1990	11304	9684	1620	116.72%
1991	12100	7680	6040	157.55%
1992	10838	8406	2432	128.93%
1993	10091	8789	1302	114.81%
1994	8340	9365	-1025	89.05%
1995	10240	10761	-521	89.15%
1996	13375	9098	4277	147.01%
1997	13889	8687	5202	159.88%
1998	10213	9403	810	107.91%
1999	12522	9164	3358	136.64%
2000	22031	9173	12858	240.17%
2001	19132	9940	9192	192.47%
2002	18825	12009	6816	156.75%
2003	24612	13534	11078	181.85%
2004	32083	18308	13775	175.24%
2005	44395	20044	24351	221.48%

%254.53	33157	21456	54613	2006
%217.7	32532	27631	60163	2007
%200.86	39819	39479	79298	2008
%115.02	5902	39292	45194	2009
%140.96	16581	40472	57053	2010
%155.54	26242	47247	73489	2011
%158.07	27180	46801	73981	2012
%120	11065	54852	65917	2013
%107	4306	58580	62886	2014
%67	-17034	51702	34668	2015
%62	-17232	46115	28883	2016
%71	-14411	48980	34569	2017
%80	-7458	48573	41115	2018
%79	-9320	44632	35312	2019
%62	-13622	35547	21925	2020

المصدر: المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك CNIS

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

الشكل رقم 08: يوضح تطورات الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

كما نوضح بعض بنود الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019م) في الجدول الموالي.

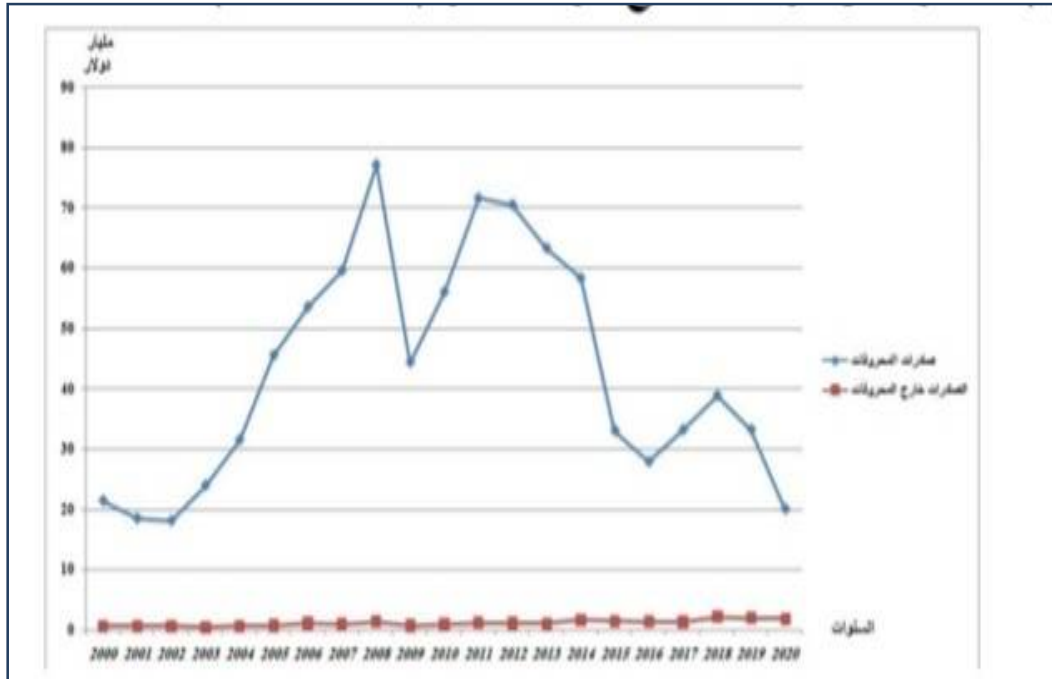
الجدول رقم 03: يوضح الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة مليار دولار أمريكي.

السنوات	صادرات المحروقات	سعر البترول من البترول	المحروقات خارج الصادرات	الصادرات الكلية	نسبة صادرات المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات %	الواردات	نسبة التغطية	رصيد الميزان التجاري
2000	21.42	28.5	0.61	21.65	97.23	2.77	-9.35	235.61	12.3
2001	18.48	24.85	0.65	19.13	96.6	3.4	-9.48	201.79	9.61
2002	18.11	25.24	0.61	18.72	96.74	3.26	-12.01	155.87	6.7
2003	23.99	29.03	0.47	24.46	98.08	1.92	-13.32	183.63	11.14
2004	31.55	38.5	0.66	32.22	97.92	2.05	-17.95	179.5	14.27
2005	45.59	54.6	0.74	46.33	98.4	1.6	-19.86	233.28	26.47
2006	53.61	65.7	1.13	54.74	97.94	2.06	-20.68	264.7	34.06
2007	59.61	74.9	0.98	60.59	98.38	1.62	-26.35	229.94	34.23
2008	77.19	99.9	1.4	78.59	98.22	1.78	-38.07	206.44	40.52
2009	44.41	62.3	0.77	45.18	98.3	1.7	-37.4	120.8	7.78
2010	56.06	80.20	0.97	57.09	98.2	1.70	-38.89	146.8	18.2
2011	71.66	112.9	1.23	72.89	98.31	1.69	-44.19	164.95	28.47
2012	70.58	111.00	1.05	64.38	98.37	1.60	-51.57	139.11	20.17
2013	63.33	109.00	1.05	64.38	98.37	1.63	-54.99	117.08	9.38
2014	58.34	100.2	1.69	60.04	97.17	2.81	-59.44	101.01	0.59
2015	33.08	53.1	1.48	34.57	95.69	4.28	-52.65	65.66	-18.08
2016	27.92	45.00	1.39	29.31	95.26	4.74	-49.44	59.28	-20.13
2017	33.2	54.1	1.37	34.57	96.04	3.96	-48.98	70.58	-14.41
2018	38.9	71.3	2.22	41.11	94.62	5.40	-48.57	84.64	-7.46
2019	33.24	64.4	2.07	35.31	94.14	5.86	-44.63	79.12	-9.32
2020	20.02	42.10	1.91	21.93	91.29	8.71	-35.55	61.69	-6.213

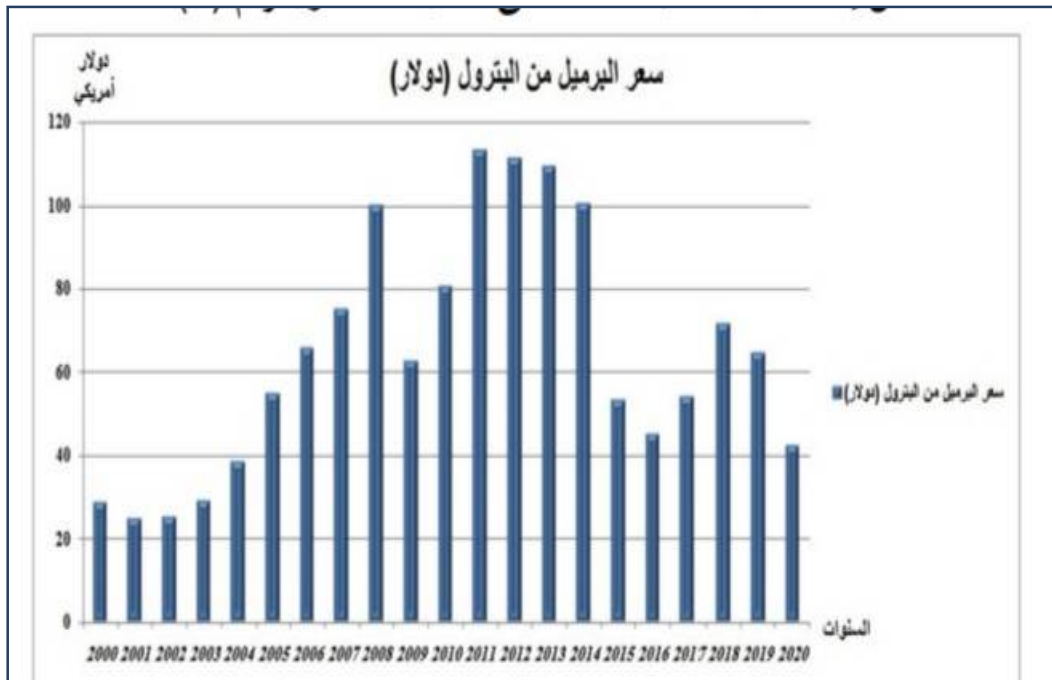
المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية من بنك الجزائر.

الشكل رقم 09: يوضح الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات للفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

الشكل رقم 10: يوضح سعر البترول (دولار أمريكي) وتطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال الشكلين رقم 09 و 10 اعتماد الدولة الجزائرية على المحروقات بشكل كبير جدا؛ حيث تشكل الصادرات من المحروقات نسبة 97% فأكثر من خلال الفترة (2000-2019م) والتي تميزت أيضا بالارتفاع الكبير في مستوى أسعار البترول، حيث بلغت مستويات قياسية سنوات (2011-2013م) حوالي 120 دولار للبرميل الواحد، وفي المقابل

تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات نسبا محتشمة حيث لم تبلغ نسبة 04% خلال هذه الفترة، وشهدت الفترة (2015-2020) ارتفاع ضعيف في صادرات خارج المحروقات لكنه غير كاف، حيث بلغت نسبة 8.71%، أما بالنسبة للصادرات من المحروقات فقد شهدت انخفاضا كبيرا نتيجة تدهور أسعار البترول.

المطلب الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سنعتمد على طريقة المربعات الصغرى M C O لايجاد نموذج الانحدار الخطي بين متغيري الدراسة.

الفرع الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل البدء في تطبيق طريقة المربعات الصغرى لابد أن نختبر درجة التكامل السلاسل الزمنية للتأكد من عدم وجود سلاسل متكاملة، ونستعمل اختبار " Unit Root test " للسلسلتين الزميتين باستعمال اختبار ديكي فولر (Dickey.D .A.1979.p.38)، واختبار فليس-بيروت (pp) (Phillips.P .C.1988.p.56)، وفي كل الاختبارات نعتمد على قيم ماكينون Mackinnon (1991) (K, 2002, P, 256) ونتائج الاختبار مدونة في الجدول التالي:

جدول رقم 4: اختبار " Unit Root test " لسلسلة سعر الصرف

Command		Capture										
View	Proc	Object	Properties	Print	Name	Freeze	Sample	Genr	Sheet	Graph	Stats	Ide
Null Hypothesis: TC has no unit root												
Exogenous: None												
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)												
				t-Statistic		Prob.*						
Augmented Dickey-Fuller test statistic				3.286186		0.00944...						
Test critical values:		1% level		-2.644302								
		5% level		-1.952473								
		10% level		-1.610211								

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

Null Hypothesis: BC has no unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.510738	0.02046...
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/06/24 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

من خلال الجدولين السابقين يظهر أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالميزان التجاري وسعر الصرف ساكنة في المستوى، أي أنها ليست متكاملة من الدرجة الأولى (1)، ونتيجة لذلك يمكن اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات سالفة الذكر

الفرع الثاني: تقدير نموذج طريقة المربعات الصغرى

طريقة المربعات الصغرى (OLS) هي أحد الأساليب الشائعة المستخدمة في تحليل الانحدار لتقدير العلاقة بين متغيرين. في هذه الحالة، سنستخدم طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر. للقيام بذلك، سنحتاج إلى بيانات زمنية لسعر الصرف والميزان التجاري في فترة الدراسة..

بعد جمع البيانات، يمكننا استخدام طريقة المربعات الصغرى لتحديد العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. يتضمن هذا تناسب نموذج انحداري بسيط بين السعر السنوي للصرف والميزان التجاري. بشكل عام، يكون النموذج على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \epsilon$$

حيث:

Y هو المتغير المراد تقديره الميزان التجاري.

X هو المتغير المستقل سعر الصرف.

β_0 و β_1 هما المعامل التي يتم تقديرها.

ϵ هو الخطأ العشوائي.

يتم استخدام البيانات المتاحة لتقدير قيم β_0 و β_1 باستخدام طريقة المربعات الصغرى. بعد ذلك، يمكن استخدام هذه القيم لفهم العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، من المهم أن نلاحظ أن هذه العلاقة التي يتم تقديرها ليست بالضرورة علاقة سببية، بل يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على كل من سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر. لذا، يجب مراعاة هذه العوامل الأخرى وتحليلها أيضاً لفهم الصورة بشكل كامل.

تلخص النتائج في جدول التقدير التالي:

الجدول (5): نتائج تقدير النموذج

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent variable: DC									
Method: Least Squares									
Date: 05/06/24 Time: 15:40									
Sample: 1990 2020									
Included observations: 31									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	1021.679	419.0842	2.437885	0.0211					
TC	-0.741121	0.294270	-2.518500	0.0397					
R-squared	0.736553	Mean dependent var	433.3971						
Adjusted R-squared	0.741712	S.D. dependent var	909.0494						
S.E. of regression	889.8881	Akaike info criterion	16.48241						
Sum squared resid	22965125	Schwarz criterion	16.57492						
Log likelihood	-253.4773	Hannan-Quinn criter.	16.51257						
F-statistic	32.30584	Durbin-Watson stat	2.412442						
Prob(F-statistic)	0.039715								

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، يمكننا القيام بتحليل النتائج التي تم الحصول عليها.

الفرع الثالث: نتائج تقدير معاملات الانحدار

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد الميزان التجاري والمتغير المستقل سعر الصرف فارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض الفترة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية للمقيمين

اختبار معنوية المعامل:

تشير قيمة ستودنت للمعلمة β_1 التي تساوي 2.51 أنها معنوية مقارنة بقيمتها الجدولية التي اخترناها 1.96 ذلك أنها أكبر من 1.96 أي أننا نرفض الفرضية السلفية التي تشير إلى عدم وجود المعلمة بواحد عليه فإن β_1 لها دلالة احصائية نفس الأمر ينطبق على المعلمة β_0 والتي كانت قيمة ستودنت فيها تساوي 2.43 وبالتالي هي أيضا لها دلالة احصائية تشير قيمة فيشر 32.305 إلى معنوية المعامل مجتمعته في هذا النموذج تشير قيمة داربن واتسون 2.41 إلى عدم وجود أي ارتباط ذاتي بين الأخطاء وعليه في النموذج مقبول إجمالاً.

قوة العلاقة: يشير معامل التحديد (Detrmination Coefficient) 0,73 قوة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. ذلك أن نسبة 73% من النموذج المقدر تمثل النموذج الحقيقي الذي يبين العلاقة بين متغيري الدراسة: وكما كانت قيمة

معامل الارتباط 8.45 وهي الجذر التربيعي لمعامل التحديد وهي تقترب من 1، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين السعر الصرف والميزان التجاري.

التفسير الاقتصادي: بعد تحليل معاملات الانحدار، يمكن تفسير النتائج بشكل اقتصادي. فقد كان β_1 سلبياً ومعنوياً، مما يشير إلى أن الانخفاض في سعر الصرف أدت إلى زيادة في الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة التي ارتبطت بانخفاضات متواصلة لسعر الدينار مقابل العملات الصعبة خلال مرحلة تحريره.

اختبارات الفرضيات: يمكن إجراء اختبارات فرضيات إضافية للتحقق من صحة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. بناءً على النتائج والتحليل، يمكن الإشارة بضرورة توجيه السياسات النقدية والمالية لتعزيز قيمة العملة لدعم التجارة الخارجية.

خلاصة:

سعر الصرف هو عدد وحدات الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتعرض سعر الصرف لتغيرات وتقلبات مستمرة نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية في الفترة (1990_2020)، فقامت خلالها السلطات الجزائرية لعدة تخفيضات لدينار الجزائري، ومن خلال هذه الدراسة تم محاولة قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري،

والتي من خلالها تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري الجزائري. ظهرت غير صحيحة لان الجزائر اتبعت سياسة تخفيض العملة من أجل القضاء على العجز في الميزان التجاري، ففي المرحلة الأولى من فترة الدراسة حقق الميزان التجاري حقق فائضا، لكنه لا يعكس تحسن الاقتصاد الجزائري، وفي المرحلة الأخيرة من الدراسة 2014_2020 سجل عجز مستمر، وذلك راجع إلى أثر الأزمة النفطية.

ان التقلبات في أسعار صرف الدينار الجزائري لاتساهم في تحسين وضع الميزان التجاري، وهذا راجع أن الصادرات والواردات غير مرنة للتقلبات التي تظهر في سعر الصرف الدينار، لان صادرات الجزائر غالبيتها من المواد الطاقوية والمسعرة بالدولار، ووارداها جلها من المواد الاساسية من السلع الاوربية والمسعرة بالاورو، وعليه أي ارتفاع في سعر هذه العملة يؤثر سلبا على الميزان التجاري، الامر الذي يدفع رصيد الميزان التجاري، وانخفاض سعر الصرف في الجزائري لا يؤدي لتحسن الميزان في الاجل الطويل، بسبب أن معظم الصادرات الجزائرية هي من المحروقات والتي تخضع لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.

من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن لتقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار تأثيرا سلبا على الميزان التجاري الجزائري، حيث أن ارتفاع سعر الصرف هذا إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري، وهذا الامر غير مقبول اقتصاديا، اي انه يمكن القول ان السلع المحلية لاتستطيع تلبية حاجيات السوق الوطنية.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر سعر الصرف الاداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الامور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية التبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل،الذي يتم تحديده عن طريق آلية كا يتدخل السلطات النقدية،وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الاراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة مستوى الاقتصاد وتأثيره علة الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، وقد حاولنا من خلال دراستنا الاجابة على التساؤل المطروح وذلك بالاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف،

1- اختبار الفرضيات:

- إن تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري الجزائري وعليه أن الفرضية غير صحيحة. لان الجزائر اتبعت تخفيض العملة من أجل القضاء على العجز في الميزان التجاري.
- علاقة عكسية بين متغير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والميزان التجاري، غير صحيحة فإنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي والميزان التجاري الجزائري،فان انخفاض سعر الصرف يتحسن الميزان التجاري.لكن بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي والميزان التجاري سلبى في الاجل القصير والطويل،حيث أن انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي يؤدي لتراجع الميزان التجاري

2- نتائج البحث:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم استقرار السياسي والإشاعات.
- يتوقع قيام عملية تخفيض الدينار أحيانا كانت إيجابية وأحيانا سلبية مما يترتب على الوضعية الاقتصادية للدولة وأسباب الاقتصادية المتبعة أحيانا انفتاح وأحيانا انغلاق.

3- الاقتراحات:

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله أداة ضبط التجارة الخارجية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.
- القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة، وضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

4- آفاق الدراسة:

- رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:
- دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على الميزان المدفوعات.
 - دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار.
 - أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب:

1. أحمد, ع. ا. الاقتصاديات الدولية. الاسكندرية: د. د. ن. (2007) .
2. البكري, ك. الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل. مصر: الدار الجامعية. (2001) .
3. الحجار, ب. العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. (2003) .
4. الحسيني, ع. ت. التمويل الدولي. الأردن: دار مجدلاوي. (1999) .
5. السريتي, ا. م. التجارة الخارجية. مصر: الدار الجامعية. (2009) .
6. الطراد, إ. ا. إدارة العملات الأجنبية. د. ب. ن: مطبعة الروزنا. (2001) .
7. العامري, س. ج. المالية الدولية نظرية وتطبيق. ط1. (عمان, جامعة البصرة: دار زهران للنشر والتوزيع. (2008) .
8. العباس, ب. (سياسات أسعار الصرف سلسلة تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية). العدد 23. 2003 .
9. الالغالي, ع. ا. د. س. ن. (سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية) ط1. (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
10. الوكيل, ن. ن. ن. التوازن النقدي ومعدل الصرف. مصر: شركة ناس للطباعة. (2006) .
11. بخاري, ل. م. سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. لبنان: مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع . (2010).
12. بريش, ا. الاقتصاد الكلي. الجزائر: دار العلوم للنشر. (2007) .
13. بن الزاوي, ع. ا. (د. د. س. ن. (سعر الصرف الحقيقي التوازني. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
14. حسن, ت. ع. الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. (2010) .
15. حشيش وشهاب, ع. أ. أساسيات الاقتصاد الدولي. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. (2003) .
16. حميدات, م. مدخل للتحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (2000) .
17. خلف, ف. ح. التمويل الدولي. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. (2004) .
18. دياب, م. التجارة في عصر العولمة. لبنان: دار المنهل اللبناني. (2010) .
19. شقيري ومومني, م. س. التمويل الدولي. ط1. (الأردن): دار صفاء للنشر والتوزيع. (2008) .
20. صادق, م. النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي. مصر: دار غريب. (1997) .
21. عابد, م. س. التجارة الدولية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. (1999) .
22. عبد الناصر, ج. المعجم الاقتصادي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. (2006) .
23. عوض الله, ز. ح. العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية. مصر: الدار الجامعية. (2004) .
24. فرحي, م. التحليل الاقتصادي الأسس النظرية. ج1. (الجزائر: دار أسامة للنشر والتوزيع. (2004) .
25. قدي, ع. ا. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). ط3. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . (2006).
26. لطرش, ا. تقنيات البنوك. ط2. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (2003) .

27. هوشيار, م. تحليل الاقتصاد الدولي. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع. (2006).
28. يونس, م. م. أساسيات التجارة الدولية. الأردن: الدار الجامعية للطباعة والنشر. (1993).

قائمة الاطروحات:

1. عقريب, ك. أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر, قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك: جامعة البليدة. (2006).
2. برايس, خ. دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر, قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر (2012/ 2013).
3. بطاهر, ع. إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية أطروحة دكتوراه في الاقتصاد. الجزائر. (2005- 2006).
4. بن عمر, م. ا. دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. الجزائر: جامعة ورقلة. (2010).
5. دوحه, س. أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. الجزائر, قسم العلوم التجارية تخصص تجارة دولية: جامعة محمد خيضر بسكرة. (2015).
6. لعبيدي, خ. تطور التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور المدفوعات الجزائرية مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية. العلوم الاقتصادية فرع التخطيط. (2001/ 2002).

قائمة المجلات:

1. الساعدي وعبد, ص. ح. أثر تحقيق سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية (المجلد 04) العدد 01. (2011).
2. بالرقمي ورشدي, ت. وأثر تغيرات صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي. مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد 03) العدد 01, مارس 2017.
3. بن علي, ب. استراتيجيات إدارة المخاطر في العملات المالية. مجلة الباحث (العدد 07). (2009/ 2010).
4. بوعشة, م. السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية. مجلة العلوم الإنسانية (العدد 12). (1999).
5. راتول, م. (الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا) العدد 04. (2006).
6. زرقين, ع. (الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية) العدد 45. (2009).
7. عبد الكريم, ا. (أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال) العدد 02. (2020).
8. فرحان, س. ح. (أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة. مجلة تنمية الرفادين) العدد 31. (2009).

المواقع:

1. the word, Bank. (2022)